الإضافة إلى الظرف

بين معيارية الاتِّساع ووظيفية المجاز عند الزمخشري

الأستاذ سبع بلمرسلي

جـامعــة ابن خلــدون

تيارت ـ الجزائر

لم يعرِف الاتِّساع[1] كظاهرة تناولها القدماء بالبحث والدراسة مفهوما بلاغيا محدّدًا مستقِرًّا ، وقد كانت أول إشارة إليه من الجاحظ (255هـ) في كتابه (الحيوان)، حين ذكر أن المتكلم قد يتوسع في كلامه كأن يجعل الفرّوج فرخا، وأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره.[2] وهو في ذلك ينظر من زاوية لغوية بحتة؛ لكنه نظر أيضا، في موضع آخر، من زاوية ألسنية تداولية نقدية حين قال:" والعرب تتوسع في كلامها ، وبأي شيء تفاهم الناس فهو بيان، إلا أن بعضه أحسن من بعض"[3] فيعتبِر بذلك الاتِّساع وجها من أوجه اللغة كأداة للتواصل والإفهام، بل ويجعله عين البيان والبلاغة إن حصل به الغرض وتحقق القصد ...

وممَّا قد يُظَنُّ تعريفا للاتساع من ابن الأثير(- 637هـ) قوله:" هو أن تجري صفة من الصفات على موصوف ليس أهلا لأن تجري عليه لبُعدِ ما بينه وبينها"[4] ، وهو لا يعدوفي الحقيقة أن يكون وصفا لبعض آحاد ما يصلح دخوله تحت مسمّى الاتِّساع ، ولا يمكن أن يُعتبَر الجزءُ في الحدّ إحاطةً بالكلّ، ما يجعله غير جامع !.

وربما كان ابن أبي الأصبع (654هـ) الأكثر إيضاحا لمعنى الاتِّساع حين عرّفه قائلا:" وهو أن يأتي المتكلم بكلام يتسع التأويل فيه بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني، فيتسع الرواة

في تأويله على قدر عقولهم ، ومن ذلك فواتح السور القرآنية ، فقد اتسعوا في تأويلها اتساعا كثيرا، ولم يترجَّح من ذلك إلا أنها أسماء للسور أقسم الله سبحانه وتعالى بها"[5] فهو بهذا التعريف يربط الاتِّساع بالمعاني المتعددة المحتملة للفظ وإمكانية التأويل والحمل على أيها، بحسب الحذق والقدرة العقلية للقارئ أو السامع.

والمعنى نفسه حمله تعريف ابن رشيق وقد عقد له بابا وفيه:" وذلك أن يقول الشاعر بيتا يتسع فيه التأويل، فيأتي كل واحد بمعنى، وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته واتساع المعنى"[6]. وشارك الحموي ابن أبي الأصبع وابن رشيق وأثبت التعريف ذاته فقال:"هذا النوع أعني الاتِّساع يتسع فيه التأويل على قدر قوى الناظم فيه وبحسب ما تحتمل ألفاظه من المعاني." [7].وأما السبكي (-771 هـ) فسمّاه توسيعا وقال عنه :" وقد فسروه بأن يأتي في آخر الكلام بشيء مفسَّر بمعطوف ومعطوف عليه مثل قوله:

إذا أبو قاسم جادت لنا يدُهُ لم يُحمَد الأجْوَدان: البحرُ والمطرُ

وهذا في الحقيقة أحد نوعي اللّف والنشر"[8]، وهو كما ترى فيه حدٌّ للاتساع بأحد أجزائه ، وكأن السبكي لم يرتضه فقال: وهو اللّف والنشر. وقد اعتمده صاحب كتاب (التوقيف على مهمات التعاريف) [9].

وكان اتجاه الزركشي (- 794 هـ)، وقد سمّاه التوسُّع، الاكتفاء بإيراد بعض صوره، كالتوسُّع في الاستدلال في النظر، والتوسُّع في ترادف الصفات، والتوسُّع في الذم.. [10]، وبالنظر في هذه التعاريف نجد أنفسنا أمام فريقين: الأول : يفسِّر الاتِّساع ببعض أجزائه وصوره كما فعل ابن الأثير والزركشي وكالذي نقل السبكي وأقرّه المناوي.. والثاني: وكان مفهومه للاتساع أعمَّ وأشمل، وأوفقَ للأشيع في الاستعمال، بل والأقربَ للمتبادر من لفظه، وهو ما سبق إليه ابن أبي الأصبع، وذهب إليه ابن رشيق وأثبته الحموي في (الخزانة).

وبهذا المعنى الأخير، يعدّ الاتِّساع من المظاهر والتجليات الأسلوبية الداخلة في مسمى العدول أو الانحراف أو الانزياح، ذلك أنه مجاز والمجاز عدول[11]، فهو إذن ظاهرة تحويلية تؤدي المعنى الواحد بأكثر من عبارة، ونمطٌ من أنماط الاستدراك الأسلوبي.

وقد يكون في الاتِّساع مندوحة للكاتب أو الشاعر ليتصرف في القول على نحو يوافق المعنى القائم بنفسه، يقول القلقشندي في وجه احتياج الكاتب للغة " لا مرية في أن اللغة هي رأس مال الكاتب وأسّ كلامه وكنز إنفاقه، من حيث أن الألفاظ قوالب للمعاني التي يقع التصرف فيها بالكتابة ، وحينئذ يحتاج إلى طول الباع فيها وسعة الخطو ، ومعرفة بسائطها من الأسماء والأفعال والحروف، والتصرف في وجوه دلالتها الظاهرة والخفية ، ليقتدر بذلك على استعمالها في محالِّها، ووضعها مواضعها اللائقة بها، ويجد السبيل إلى التوسُّع في العبارة عن الصور القائمة في نفسه، فيتسع عليه نطاق النطق وينفسح له المجال في العبارة ، وينفتح له باب الأوصاف فيما يحتاج إلى وصفه وتدعو الضرورة إلى نعمته فيستظهر على ما ينشيه، ويحيط علما بما يذر ويأتيه، إذ المعاني وإن كانت كامنة في نفس المعبِّر عنها فإنما يقوى على إبرازها وإبانتها مِن توفُّرِ حظِّهِ من الألفاظ واقتدارِه على التصرف فيها ليأمَن تداخلَها وتكريرها المُهَجِّنَيْن للمعاني." [12]

وربّما يكون الاتِّساع مخرجا وملاذاً لمن أعياه البحث عن المراد من التعبير فيُحسِن التخلصَ بالقول به، فيكون في العدول إليه نوع من التحايل على اللغة لسَدِّ القصور الواقع فيه!

وبإمعان النظر في أغراض الاتِّساع وأبعاده نجده محكوما بأكثر من حبل أو سبب، فهو مرتبط بالجانب الدلالي المتمثل في الفسحة في التأويل، وغزارة المعنى وتراكمه، ووثاقة صلته بالذوق والقدرة على التعبير، يقول عبد المتعال الصعيدي وهو يتحدث عن الغرض من

استعمال المجاز في كلام العرب وأنهم يوظفونه:" من أجل ميلهم إلى الاتِّساع في الكلام وتكثير معاني الألفاظ ليكثر الالتذاذ بها ، لأن كل معنى للنفس به لذة، ولها إلى فهمه ارتياح وصبوة، وكلما دقّ المعنى رقّ مشربه عندها، ولذّ للقلب ارتشافُه ، وعظم به اعتباطه، ولهذا كان المجاز عندهم مورداً عذب الارتشاف." [13]

كما يرتبط من وجه آخر بالجانب الجمالي الفني، إذ إن العبارة كلما كانت أغزر معنى وأدق دلالة كانت مبعث إيحاء وجمال، خاصة إذا طبعها الانسجام والتماسك بالبُنى الكبرى التي تحكم النص الذي وردت فيه، ويكفيك النظر في واحد من الأساليب المتوسع فيها كالتجريد أو الالتفات أو الاعتراض أو التقديم والتأخير أو غيرها، لتقف على جماليات هذا الفن وحسن التصوير والإبداع فيه. يقول ابن الأثير في التجريد وقد ذكر له فائدتين، تمثلت الأولى في طلب التوسُّع، والثانية:" وهي الأبلغ وذاك أنه يتمكن المخاطَب من إجراء الأوصاف المقصودة من مدح أو غيره على نفسه، إذ يكون مخاطِبا بها غيرَه، ليكون أعذرَ وأبرأَ من العُهْدة فيما يقوله غيرَ محجور عليه."[14]

وفي الاتِّساع أيضا إثارة للمتلقي وتنبيه له، وهزّ وحثٌّ لنشاطه، ليتحرك ويتفاعل مع الكلام، ذلك أن النفس تملُّ من الاستمرار على أسلوب أو نمط واحد، وفي تلوين الخطاب تعَهُدٌّ لأجهزة الاستقبال لدى المخاطَب وضمان لاستمراريته في مصاحبة النص. يقول الزمخشري وهو يتحدث عن الفائدة من الالتفات:" .. وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات.. وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد وقد تختص مواقعه بفوائد" [15]، وليس في الاتِّساع اهتمام بالمتلقي وحسب، بل وإبراز لطاقات المتكلم الكامنة من خلال إظهار قدراته على التفنن في توظيف الألفاظ والمعاني، والتلاعب بالضمائر والأسانيد ومحالِّ الكلِم ورتبه.. [16]

ويبقى أهمّ غرض هو إبراز جانب الإعجاز القرآني، يقول صاحب " جوهر الكنز" وهو يتحدث عن التوسُّع تحت باب شجاعة العربية:" وبهذا الباب يحصل الاطلاع على إعجاز القرآن العزيز وإظهار دقائقه، وخفايا أسراره، وإيضاح طرق بلاغته.." [17]

هذا ويرى ابن الأثير ألاّ فائدة من التوسُّع غير التصرف في اللغة، ويجعله في مقابل التشبيه، إذ يرى أن الكلام حقيقة ومجاز، والمجاز توسع وتشبيه، والتشبيه قسمان: الاصطلاحي والاستعارة.[18] وهو إن كان يقصد بالتصرف في اللغة الجوانب والأبعاد المذكورة سابقا فقد أوجز وأحسن، وأما إن أراد به المعنى الأخصّ وهو إظهار القدرة على التعامل مع الألفاظ والتعابير وحسب فقد بخس هذا الفنّ حقّه وقدره ! وأما بخصوص تقسيم المجاز إلى توسع وتشبيه، فإنما أراد به المخالفة لابن جني، إذ انتقده في قوله: إن العدول عن الحقيقة إلى المجاز لا يكون إلا لأحد أغراض ثلاثة هي: طلب التوسُّع في الكلام، التشبيه أو التوكيد[19]؛ وحصر التقسيم في التوسُّع والتشبيه.

وبغض النظر عن أيِّهما وافقَ الصواب، فإن الاتِّساع، على القولين، كما كان وسيلة لتحقيق غرض من الأغراض الدلالية أو الجمالية والفنية أو الإعجازية، أو لإبراز القدرة على التصرّف والتفنّن في القول من جانب المتكلم، أو الحثِّ على تنشيط المتلقي ، فإنه قد يكون غاية مقصودة لذاتها.

ونلمس من خلال هذه المحطّات المتوقَّف عندها مع مصطلح الاتِّساع دقّة اللغة العربية، وسعة مساحتها التعبيرية، وقدرتَها الهائلة على توليد المعاني، وتفوّقَها الفني إلى درجة الإعجاز، ولهذه الاعتبارات وتلك الأغراض حُقّ لابن جني أن يسميه " شجاعة العربية "[20]!.

كانت هذه جولة نظرية في موضوع الاتِّساع، تدرّجْنا فيها مع المصطلح من وجهة بلاغية وأسلوبية، ووقفنا من خلالها عند أهمّ أغراضه وأبعاده، وفيما يأتي محاولة إجرائية تطبيقية بالوقوف عند جزئية من جزئيات هذا الباب الواسع، ألا وهي " الاتِّساع في الظرف"، والتسمية نحوية، تناولها النحويون بالدرس تقعيدا وتمثيلا، لكنها لا تنفصل عن الجانب البلاغي الدلالي، من منظور أن النحو في مفهومه الواسع والبلاغة ينبعان من نبع واحد ويصبَّان في مصبٍّ واحد، وسيكون ميدان هذه المحاولة الإجرائية القرآن الكريم، وذلك من خلال مدونة التفسير اللغوي، وانطلاقا من كتاب " الكشاف" للزمخشري باعتباره المدرسة التطبيقة الأولى التي لها فضل السبق في علمي الإعجاز والبلاغة في القرآن الكريم، لننظر كيف تعامل مع الاتِّساع في الظرف، وهل كان موافقا لمن عاصره أو سبقه في ذلك؟ ثم أكان غيرُه من سادة التفسير اللغوي، من أمثال ابن عطية وأبي حيان الأندلسي والسمين الحلبي والألوسي وغيرهم من معاصريه أوممّن جاؤوا بعده،.. أكانوا أكثر تميزا في معالجة هذه المسألة أم أنهم لم يتجاوزوا الخط الذي رسمه والمنهج الذي سار عليه في ذلك؟ ثم ما موقع معالجاتهم للمسألة من الدراسات البلاغية والأسلوبية والنصية الحديثة؟

وتمهيدا للإجابة عن هذه التساؤلات، وحتى نتصور الدلالة من التسمية، لابد من مقدمة نحوية في ذلك.

الاتِّساع في الظرف:

الظرف إما أن يكون متصرفا وهو الذي لا يلزم الظرفية كيوم وليلة أو غير متصرف وهو ما يقابله، والمتصرف يمكن التوسُّع فيه بأن يرفع أو ينصب أو يجر من غير أن يقَدَّر فيه معنى (في)، فيجرى مجرى المفعول به للتساوي في عدم التقدير، فإذا قيل: (سرتُ اليومَ) كان الظرف منصوبا كانتصاب (زيد) في قول: (ضربتُ زيداً)، ويجري (سرتُ) مجرى(ضربتُ)

في التعدي مجازا لأن (السَّير) لا يؤثر في (اليوم) تأثير (الضرب) في (زيد)، ولا يخرج بذلك عن معنى الظرفية.

وإذا توسع في الظرف، صار هذا الظرف في حكم المفعول به، وعليه فإن كان فعله غير متعد تعدَّى، وإن كان متعديا إلى واحد تعدَّى إلى اثنين، وإن كان متعديا إلى اثنين تعدَّى إلى ثلاثة، وهو قليل ومنعه البعض، وإن كان متعديا إلى ثلاثة لم يتعدّ إلى رابع في المشهور إذ لا نظير له [21]، قال الرضي:" قد يُتَوَسَّعُ في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به ، فحينئذ يسوغ أن يضمر مستغنيا عن لفظ (في) كقولك:(يومَ الجمعة صمتُه)، وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشتقة منه".[22]

وقال المبرد:" واعلم أن هذه الظروف المتمكنة -يعني التي يصح أن تقع مسندا إليه- يجوز أن تجعلها أسماء فتقول :(يومَ الجمعة قمتُه) في موضع (قمتُ فيه) و(الفرسخَ سرتُه) و(مكانَكم جلستُه) وإنما هذا اتساع" [23]، والاستغناء عن الحرف (في) إنما هو في اللفظ لا في المعنى، يقول ابن السراج:" فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف ، أعني (في) فيحسن معه فتقول: (قمتُ اليومَ) و (قمتُ في اليومِ) فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها، ولذلك سميت إذا نُصِبَت ظروفا، لأنها قامت مقام (في)، ألا ترى أنك إذا قلت:(قمتُ اليومَ) ، ثم قيل لك: (أكنِ عن اليوم). قلت:(قمتُ فيه)" [24].

وقال صاحب الهمع :" التوسُّع جعل الظرف مفعولا به على طريق المجاز، فيجوز حينئذ إضماره غير مقرون ب (في) نحو:(اليومَ سرتُه)"[25]، فالظرف في مثل التركيبين السابقين (يومَ الجمعةِ صمتُه- اليومَ سرتُه) مفعول به مجازا لا حقيقة، ولذلك يبقى منصوبا على الظرفية، وهو ما صرَّح به الزمخشري في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ شَهِدَ مِنكُم الشَّهرَ فَلْيَصُمْهُ**﴾ [البقرة:185] قال:" فمن كان شاهدا أي حاضرا مقيما غير مسافر في الشهر فليصم فيه ولا

يفطر، والشهر منصوب على الظرف وكذلك الهاء في (فليصمه) ولا يكون مفعولا به كقولك: (شهدت الجمعةَ) لأن المقيم والمسافر كلاهما شاهدان للشهر "[26].

ومِمّا خالف فيه الزمخشري جمهور النحويين في باب الظرف وقوع المصدر المؤول مقام الظرف ، إذ الاتفاق حاصل عند النحويين على أن المصدر الصريح يسدّ مسدّ الظرف، سواء أكان ظرف زمان وهو الأكثر أو ظرف مكان وهو الأقل، كأن يقال: (جئتك صلاةَ العصر)، و(جلستُ قربَ الإمام) ، أي: (مكانَ قربه). أما أن يسُدَّ المصدر المؤول مسدَّ الظرف فهو ما لم يقولوا به، فلا يصح عندهم أن يقال: (جئتُك أن يصيحَ الديكُ)، ولا : (سافرتُ أن تطلعَ الشمسُ)، ويصحُّ على رأي الزمخشري، وقد وجّه بمثله قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ**﴾ [البقرة:258]، حيث جعل تعلق المصدر المؤول (أن أتاه) بالفعل (حاجَّ) من وجهين:

الأول: أن يكون مفعولا لأجله، على أحد معنيين: إما على أن إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر والعتو فحاجّ لذلك، أو على أنه وضع المحاجّة في ربه موضع ما وجب عليه من الشكر على أن أتاه الله الملك ، فكأن المحاجّة كانت لذلك، كما تقول: (عاداني فلانٌ لأني أحسنتُ إليه) ، تريد أنه عكس ما كان يجب عليه من الموالاة لأجل الإحسان، ونحوه قوله تعالى : ﴿ **وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ**﴾ [الواقعة: 82].

الثاني: أن يكون ظرفا بمعنى: حاجَّ وقتَ أن أتاه الله الملك. [27]، وقد عقب أبو حيان على الوجه الثاني بعد أن أورد الأول بالقول:" فإن عنى أن ذلك على حذف مضاف ، فيمكن ذلك على أن فيه بُعدًا من جهة أن المحاجة لم تقع وقت أن أتاه الله الملك ، إلا أن يُجوَّز في الوقت، فلا يحمل على ما يقتضيه الظاهر من أنه وقت ابتداء إيتاء الله الملك له، ألا ترى أن إيتاء الله الملك إياه سابق على المحاجّة، وإن عنى أن (أنَّ والفعل) وقعت موضع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان، كقولك: (جئتُ خفوقَ النجمِ ، و(مقدمَ الحاج)، و(صياحَ

الديك) فلا يجوز ذلك، لأن النحويين مضوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدرُ المصرَّحُ بلفظه، فلا يجوز : (جئت أن يصيحَ الديكُ) أو (أن صاحَ الديكُ)." [28]

وفيما يأتي بعض المواضع من القرآن الكريم قيل فيها بالتوسُّع في الظرف، فيضاف إليه مصدرٌ أو وصفٌ مشتقٌّ، على أن المنطلق في ذلك تفسير الكشاف للزمخشري – كما سبقت الإشارة إليه-باعتباره مرجعا لكل تفسير لغوي بعده، صرَّح صاحبُه بذلك أو لم يصرّح.

1- قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاَحًا يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا**﴾ [النساء:35]

الآية الكريمة في حكم شرعي من أحكام الأسرة المسلمة في حال نشوز المرأة، وبعد عدم جدوى الأساليب العلاجية المبينة في الآية قبلها، من وعظ وهجر في المضجع وضرب بشرطه، يأتي التحكيم، بأن يُختار حكمٌ من أهله وحكم من أهلها، ويسعيا في الإصلاح جهدهما، فإن كان التوفيق فهو المبتغى، وإن عجزا فرَّقا بين الزوجين، وكان الفراق في حكم الطلاق البائن بينونة صغرى، والشاهد في الآية الكريمة هو إضافة المصدر (شقاق) الذي يعني الخلاف والعداوة إلى الظرف (بين) في قوله تعالى:(شقاقَ بينهما).

قال الزمخشري:" أصله (شقاقاً بينهما) فأضيف الشقاق إلى الظرف على طريق الاتِّساع، كقوله ﴿**بل مكرُ اللّيلِ والنّهارِ**﴾ [سبأ:33]،وأصله:(بل مكرٌ في الليل والنهار)،أو على أن جعل (البينَ) مُشاقًّا و(الليلَ) و(النهارَ) ماكرِين على قولهم: (نهارُك صائمٌ). والضمير للزوجين ولم يجرِ ذكرُهما لجري ذكر ما يدلُّ عليهما وهو الرجال والنساء" [29]، فقول الزمخشري واضح في أن الحمل في إضافة المصدر إلى الظرف إما على الاتِّساع، بإجرائه مجرى المفعول،وجعل الكلام هنا نظير ما في آية سورة سبأ، وإما على التجوز الحكمي بإسناد

(الشِّقاق) إلى (البَيْن) وجعله مُشَاقًّا أي بإجرائه مجرى الفاعل، وللملابسة بين الظرف والمظروف نزل منزلة المفعول أو الفاعل فشُبِّه بأحدهما وعُومِل معاملتَه في الإضافة إليه.

وقد زاد البعض وجها ثالثا على ما ذكر الزمخشري هو الحمل على الاسمية لا على الظرفية، بمعنى أن (البَيْن) اسم خارج عن معنى الظرفية كسائر الأسماء، المقصود منه الوصلُ الكائن بين الزوجين والمصاحبة والمعاشرة بينهما، ويكون المراد حينها بالشقاق شقاقَ التباعد والتجافي. ووجها رابعا هو أن تُجعَلَ الإضافةُ بمعنى (في). (30)

والملاحظ في هذا الباب سواء عند الزمخشري أو عند غيره هو غلبة الصبغة النحوية في توجيه الكلام ، مع أنه يمكن التغلغل في بحث المعنى البلاغي وترجيحه على المعنى النحوي المعياري أحيانا ، وذلك من جهة الزيادة في الدلالة المتناغمة مع روح التعبير القرآني واتساقه في سياقه الذي ورد فيه، ففي قوله تعالى: ﴿ **وإن خِفتُم شِقاقَ بَينِهِما**﴾ قد يحمل المعنى على الاتِّساع في الظرف بجعل الشقاق مضافا إليه، ولكن لا يعدو المعنى في ذلك أن يكون (الشقاق) مسندا إلى (البَيْن) إسناد إضافة، فلا يتعدى الفعل(خِفتُم) إلى (البين)، فيكون(خوفُ الشقاق) هو المعنى المتبادر حضورُه في الذِّهن، وهو يختلف عن الإسناد الحكمي الذي يتحول فيه (البَيْنُ) نفسه مشاقّا، فكأنه شخص يشاقق ! وهذا أزيد في المعنى وأدلّ على الصورة التي آلت إليها العلاقة بين الزوجين! فلم يعد أحدهما أو كلاهما مشاقا وحسب، بل إن كل شيء تحت سقف الزوجية يربطهما صار طرفا مشاقا حاثًّا على الشقاق، يزيد في النفرة بين الطرفين! وشتان بين هذا الإيحاء أوهذا المعنى الذي أفاد المبالغة وتصوير حال النفرة والكراهية بين الزوجين، وبين الاكتفاء بتصورِ حدوثِ شقاقٍ أو خلافٍ بينهما، أنتجَه الاتِّساع بالمعنى النحوي!

وهذه المبالغة تتناسب والسياق القرآني، فبعد أن بيّن –سبحانه– طبيعة العلاقة الضابطة والمنظمة للحياة الزوجية، بتقرير حكم من أحكامها المتمثل في قوامة الرجال على النساء، بما فضل الله جنس الرجال على جنس النساء، وبما جعل من نفقةٍ للنساء على الرجال في مقابل القنوت منهن والطاعة لهم وحفظهم في الغيب، بيّنَ السياق ما يمكن أن يصيب هذه العلاقة ويهدِّدُ استقرارها من نشوز وعصيان من المرأة [31]، وكيف يمكن علاجُه ، والتدرُّج في ذلك العلاج، سار النظم بعد ذلك إلى الحقيقة الواقعة التي يمكن أن تؤول إليها العلاقة الزوجية، بعد نفاد سبل العلاج تلك، من تأزم ونفرة وكراهية ! هنا جاء التصوير للحالة بلفظ (الشقاق) مضافا إلى (البيِّن) بكل ما يحمله معنى (البيِّن) من دلالات حسية ونفسية، يقول سيد قطب في تصوير تلك الحال بعد نفاد وسائل الإصلاح الداخلية بين الزوجين:"... وذلك حين لا يستعلن النشوز وإنما تتقى بوادره ، فأما إذا كان قد استعلن فلا تتخذ تلك الإجراءات التي سلفت ، إذ لا قيمة لها إذن ولا ثمرة، وإنما هي إذن صراع وحرب بين خصمين ليحطم أحدهما رأس الآخر ! وهذا ليس المقصود، ولا المطلوب... وكذلك إذا رُئِي أن استخدام هذه الإجراءات لا يجدي ، بل سيزيد الشُّقَّة بُعدا، والنشوز استعلانا، ويمزق بقية الخيوط التي لا تزال مربوطة، أو إذا أدى استخدام تلك الوسائل بالفعل إلى غير نتيجة.. في هذه الحالات كلها يشير المنهج الإسلامي الحكيم بإجراء أخير لإنقاذ المؤسسة العظيمة من الانهيار ، قبل أن ينفض يديه منها ويدعها تنهار" [32]، ولذلك كان المعنى البلاغي أدل وأكثر حشدا للمعنى في تصوير الحال من المعنى النحوي الذي يضفيه الاتِّساع على العبارة، وكان الأولى ترجيحه أو على الأقل التركيز عليه، وليس مجرد إقرار للاحتمالين من غير بيان للفرق الدلالي بينهما، علما أنه لا يمكن الجمع بين المعنيين معا في آن واحد.

2- قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ**﴾ [الحج:01]، هي كالآية السابقة في المحمل، ففي إضافة المصدر (زلزلة) إلى الظرف (الساعة) مجاز حكمي من إضافة الفاعل إلى مصدره بإسناد الزلزلة إلى الساعة، لأن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى، أو على تقدير المفعول فيها على طريقة الاتِّساع في الظرف وإجرائه مجرى المفعول به، كما في قوله:(يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار).(33)

كما أمكن حملها على معنى(في) أي: الزلزلة التي تحدث وقت حلول الساعة، أو على الحقيقة فتكون في معنى قوله تعالى :"**إذا زُلزِلَت الأرضُ زِلزالَها** " [الزلزلة:01]، وقد يكون المراد من الكلمة المجاز،وذلك بحملها على معنى الأهوال والمُفزِعات التي تحصل يوم القيامة فيكون من باب الاستعارة. (34)

ويبدو أن الحمل على المجاز الحكمي في هذه الآية أولى، لأن المقام مقام تهويل وتخويف، و هو ما يتناسب معه في هذا الموضع، إذ إن في إسناد الزلزلة إلى الساعة ، مع أن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى، زيادة تصوير واستحضار للمشهد وتأثيره في النفوس، ومدى الخوف والهلع الحاصل وقتها، ولا بد - باستصحاب السياق سباقا ولحاقا- من استحضار مقدَّر محذوف ليتمّ الفهمُ، وهو (النفوس) أو (القلوب) أي؛ إن زلزلة القلوب في الساعة أو يوم القيامة شيء عظيم، وذلك بدليل ما قبلها وما بعدها ، فالنداء السابق (يا أيها الناس) للناس، والإخبار اللاحق خطاب لهم أيضا ﴿ **يومَ تروْنَها تَذْهَلُ كلُّ مُرْضَعةٍ عمَّا أرضَعَتْ وتضعُ كلُّ ذاتِ حمْلٍ حملَها وترَى النّاسَ سُكارَى وما هم بسُكارَى** ﴾، فالسياق إذن فيه حديث عن أحوال الناس يوم القيامة ؛ وزلزلة القلوب جاء التعبير عنها في قوله تعالى: ﴿**أمْ حَسِبْتُم أن تدخلوا الجنّةَ ولمَّا يأتِكُم مثَلُ الذين خَلَوا من قَبْلِكم مسَّتهُم البأسَاءُ والضّرَّاءُ وزُلْزِلُوا حتَّى يقولُ الرّسولُ والذين آمنُوا معَهُ مَتَى نَصرُ اللهِ ألاَ إنَّ نصرَ اللهِ قرِيبٌ**﴾ [البقرة: 214]، وقوله في تصوير أحوال المؤمنين في غزوة الخندق: ﴿ **يا أيُّها الذين آمنوا اذكُرُوا نِعمَةَ**

اللهِ عليكُم إذ جاءتْكُم جنُودٌ فأرسلنا عليهم ريحًا وجنودًا لم تَرَوْها وكان الله بما تعملونَ بصيرًا إذ جاؤوكم من فوقِكم ومِن أسفلَ منكُم وإذ زَاغَت الأبصارُ وبلَغَت القلوبُ الحناجِرَ وتظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَا هنالِك ابْتُلِيَ المؤمنُون وزُلزِلُوا زِلْزالاً شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: 09-11].

يقول سيد قطب: "فالاعتبار في الهول ذلك اليوم لا في الحجم والضخامة وحسب، ولكن بما يحدثه في النفوس الآدمية : في المرضعات الذاهلات عما أرضعن .. وما تذهل المرضعة عن طفلها وفي فمِه ثديُها إلا للهول الذي لا يدع بقية من وعي ... والحوامل الملقيات حملهن والناس سكارى وما هم بسكارى ﴿ **ولكن عذاب الله شديد**﴾ إنه مطلع عنيف مرهوب تزلزل له القلوب"[35]

وعليه فإن ملابسة النص والظروف المحيطة به المفهومة من السياق تجعل الحمل على الإسناد المجازي أولى لِمَا يتراكم من معنى دلالي وتصويري يكون أدخل في الصورة أو المشهد الفني العام الذي توحي به الآيات التي افتتحت بها سورة الحج، وهو ما لا يمكن تصورُه فيما لو حُمِل الإسنادُ على مجرد الاتِّساع في الإضافة، والذي لا يجاوز الفائدة الحاصلة من الخبر ، وهي حدوث زلزلة في وقت الساعة، أي بجعل الساعة وعاء معمولا أو حادثا فيه، فيتعدى إليه فعل الزلزلة كما يتعدى الفعل إلى المفعول به؛ وهو أيضا ما لا يؤديه القولان الآخران بالتجوز في لفظ (الزلزلة) باعتباره مستعارا للأهوال والمُفزِعات التي تحصل يوم القيامة، وإن كان أقرب من حيث الأثر الحادث في النفس من سابقه، أو بحمله على الحقيقته كما في قوله تعالى: ﴿ **إذا زُلزِلَت الأرضُ زِلزَالَها**﴾، فلا بد إذن من فهم الإسناد في سياقه الذي ورد فيه ، مرعيا في ذلك الوحدة الكلية للنص ، لأن القرآن الكريم كلٌّ مترابط منسجم، حتى لكأنه سورة واحدة، والسورة آية واحدة، كما نقل عن الزَّجَّاج.

3- قوله تعالى: ﴿ **إنَّ الذين كفَرُوا ويصُدُّونَ عن سبيلِ الله والمسجدِ الحرامِ الذي جعلنَاهُ للناسِ سواءً العاكِفُ فيه والبَادِ ومَن يُرِدْ فيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [الحج:25]

لم يختلف مذهب الزمخشري في فهمه للإضافة إلى الظرف في هذه الآية، على قراءة الحسن : ﴿ **ومن يُرِدْ إِلْحَادَهُ بِظُلْمٍ**﴾بإضافة الإلحاد إلى ضمير المسجد الحرام، عن الموضعين السابقين فقال:" أراد: إلحادا فيه فأضافه على الاتِّساع في الظرف كمكر الليل ، ومعناه: من يرد أن يلحد فيه ظالما." [36]

والحمل على التوسُّع على هذه القراءة في الآية هو السبيل، لأنه لا مناص من حملها على القراءة المتواترة ﴿ **ومن يرد فيه بإلحاد بظلم**﴾، وفي تفسير الظلم قال ابن عطية : "والظلم يجمع جميع المعاصي من الكفر إلى الصغائر، فلعظم حرمة المكان توعّد الله تعالى على نية السيئة فيه"[37]

وقد تكون هذه القراءة معينا على تحديد مفعول الفعل (يُرِد) [38]، ذلك أن قوله تعالى: ﴿**ومن يرد فيه بإلحاد بظلم**﴾ تحتمل تعدية الفعل إلى (الإلحاد) كما تحتمل تعديته إلى (الظلم)، فيكون المعنى (ومن يرد فيه إلحادًا بظلم) أو (ومن يرد فيه بإلحاد ظلمًا)، وفرقٌ بين المعنيين ! فتكون الإرادة على الأول متعلقة ب(الإلحاد)، أي أن القصد هو الميل والانحراف عن الأصل، بما يأتي من آثام وذنوب في الحرم، وليس الذنب في حدّ ذاته، فتكون الإرادة التي يتعلق بها الوعيد في قوله تعالى : ﴿ **نذقه من عذاب أليم**﴾ هي تحقق هذا الميل والانحراف وتقصُّد المخالفة، و(الظلم) سبب أو وسيلة لذلك[39].

والقول بالمفعولية في (بإلحاد) مذهبُ أبي عبيدة، والباء فيه زائدة، وهو مذهب قويٌّ مال إليه كثيرون[40]، والتقدير: ومن يرد فيه إلحادا. وقد يقوي هذا الاتجاه ما ورد في سبب

نزول الآية من أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بعث عبد الله بن أنيس مع رجلين أحدهما مهاجر والآخر أنصاري ، فافتخروا في الأنساب فغضب عبد الله بن أنيس فقتل الأنصاري، ثم ارتدَّ عن الإسلام، ثم هرب إلى مكة، فنزلت فيه[41]، فيكون المعنى: من لجأ إلى الحرم إلحاداً، يعني ميلا عن الإسلام، بسبب الظلم الذي هو القتل. لكن العبرة –كما معروف–بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهو بخلاف جعل (الظلم) مفعولا به، فيكون فيه القصد إحداث الظلم والذنب داخل المسجد الحرام، وليس الإلحاد !

ويمكن الذهاب في توجيه قراءة الإضافة" ومن يرد إلحادَه" إلى إرادة معنى الإلحاد به، أي إلصاق الإلحاد بالمسجد الحرام، إلصاق شمولية أو بعضية، والعدول به عما وُضِع له من قصد تعظيم الله تعالى والهداية للعالمين، كما في قوله سبحانه: ﴿ **إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ للنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبارَكًا وهُدًى للعَالمِينَ** ﴾ [آل عمران: 96]، إلى جعلِه قبلةً للشرك والمعصية.

والخلاصة أن هذه القراءة " ومن يرد إلحادَه" وإن حُمِلت على التوسُّع في إضافة المصدر إلى الظرف، وهو ما ينبغي الصيرورة إليه كما بُيِّن، فإنها أفادت معاني إضافيةً بها يمكنُ فهمُ الآية على القراءة المتواترة وتوجيهها.

4- قوله تعالى: ﴿ **مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة:04]

قال أبو جعفر النحاس في (مالِك):" وفيه أربع لغات : مَالِك، ومَلْك ومَلِك ومَلِيك كما قال لبيد:

فاقنَع بما قَسَمَ المليكُ فَإنما قسَمَ المعايِشَ بينَنا علاَّمُها

وفيه من العربية خمس وعشرون وجها : يقال (مَلِكِ يوم الدين) على النعت، والرفع على إضمار مبتدإ، والنصب على المدح وعلى النداء وعلى الحال وعلى النعت وعلى قراءة من قرأ (ربَّ العالمين)، فهذه ستة أوجه ، وفي (مالِك) مثلها ، وفي (مَلْك) مثلها، وفي (مَليك)

مثلها. هذه أربعة وعشرون والخامس والعشرون: روي عن أبي حيوة شريح بن يزيد أنه قرأ(مَلَكَ يومَ الدين)." [42]

والذي يهمُّنا في هذا الباب هو القراءتان المتواترتان (مَلِك) و(مالِك)، فقد قرأ الجمهور (مَلِكِ) بدون ألف بعد الميم ، على أنها صفة مشبهة صارت اسما لصاحب المُلك (بضم الميم). وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف(مَالِكِ) بالألف بعد الميم، على أنها اسم فاعل من (مَلَكَ) إذا اتصف بالمِلْك (بكسر الميم)، وكلاهما مشتق من (مَلَكَ)، وأصل مادة (مَلَكَ) وما تصّرف منها راجع كلُّه إلى معنى (شدّ) و(ضبَط)، ثم يختص كل تصريف من اللفظة بنوع من المعنى، قاله ابن عطية، واستدل لهذا الأصل بقول الشاعر قيس بن الخطيم:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا يُرَى قائماً مِن دُونِها مَا وَرَاءَهَا

يصف به طعنةً، أراد : شدَدْتُ. [43]

وفي التفريق بينهما قال الطاهر بن عاشور :" وقراءة(ملِك) بدون ألف تدل على تمثيل الهيئة في نفوس السامعين، لأن الملِك – بفتح الميم وكسر اللام- هو ذو المُلك – بضم الميم- والملكُ أخصُّ من المِلك، إذ الملكُ - بضم الميم – هو التصرف في الموجودات والاستيلاء، ويختص بتدبير أمور العقلاء، وسياسة جمهورهم وأفرادهم ومواطنهم، فلذلك يقال: ملِكُ الناس، ولا يقال: ملِكُ الدّوّاب أو الدّراهم. وأما المِلكُ – بكسر الميم- فهو الاختصاص بالأشياء ومنافعها دون غيره."[44] وعليه فإن بين الكلمتين خصوصا وعموما ، فكل ملكٍ مالكٌ، وليس كل مالكٍ ملِكاً. [45]

و(يوم الدين) يوم الجزاء، كما هو معروف في التفسير[46]، وعن الإضافة فيه قال الزمخشري: " فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على

طريق الاتِّساع مُجرًى مجرى المفعول به،كقولهم: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار، والمعنى على الظرفية."[47]

وإلى القول بالاتِّساع في هذه الإضافة ذهب أبو حيان الأندلسي[48]،والسمين الحلبي وجعل نظيرها إضافة (طبّاخ) إلى (ساعات) في قول الشاعر:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ

غير أن المفعول به في هذا البيت مذكور وهو (زادَ الكسِل)، و لم يذكر في الآية للدلالة عليه. [49]، ورأى الطاهر بن عاشور ألا محيص عن اعتبار التوسُّع في إضافة (ملِك) أو (مالك) إلى (يوم) بتأويل شؤون يوم الدين. [50]

واختلف في حمل هذه الإضافة ، فظاهر كلام الزمخشري الحمل على معنى الظرفية أي بتقدير (في)، حين قال " والمعنى على الظرفية"، بعد أن قال بالاتساع ، وهو ما يقتضي التنافي بينهما ، لأن الإضافة على الاتساع لفظيةٌ، وكون المعنى على الظرفية يقتضي أن الإضافة معنويةٌ!

ولذلك وجب لدفع هذا التوهم أن يكون المراد أن الظرف وإن قُطِع في الصورة عن تقدير (في) وأنزل منزل المفعول به، إلا أن المعنى المقصود الذي سيق الكلام لأجله على الظرفية، أن كونه (مالكا ليوم الدين) كناية عن كونه (مالكاً فيه للأمر كلِّه)، فإن تملُّك الزمان كتملُّك المكان، يستلزم تملُّك جميع ما فيه.

ورأى أبو حيان إلى أن الإضافة على معنى (اللاّم) لا على معنى (في)، ووجّه إلى بحث هذا في النحو[51]. ووافقه في مذهبه السمين الحلبي على اعتبار أن الحمل على (اللام) هو الأصل، وأورد القول الثاني بحملها على معنى(في) وأن المستند فيه ظاهر قوله تعالى: ﴿ **بل مكر الليل والنهار** ﴾ [سبأ:33] وأن المعنى: مكرٌ في الليل، إذ الليل لا يوصف بالمكر، إنما

يوصف به العقلاء، فالمكر واقع فيه، وقال: ﴿ والمشهور أن الإضافة إما على معنى(اللام) وإما على معنى (مِن) وكونها بمعنى (في) غير صحيح. وأما قوله تعالى: " **بل مكر الليل والنهار**﴾ فلا دلالة فيه، لأن هذا من باب البلاغة ، وهو التجوز في أن جعل ليلهم ونهارهم ماكرين مبالغة في كثرة وقوعه منهم فيهما، فهو نظير قولهم: (نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ)، وقول الشاعر:

أمّا النهارُ ففي قيدٍ وسلسلةٍ والليلُ في قعرِ منحوتٍ من السّاجِ

لما كانت هذه الأشياء يكثر وقوعها في هذه الظروف وصَفُوها بها مبالغةً في ذلك، وهو مذهب حسن مشهور في كلامهم." [52]

ولئن قرّر أبو حيان مذهبه خلافا لمن حمل المعنى على الظرفية، ووجّه إلى بحث المسألة في النحو، فإن الحلبي قد خطّأ من رآها كذلك واعتبر الحمل على معنى (في) غير صحيح، وأن ما جُعِل مستندا عند أصحاب هذا الرأي إنما هو من المجاز الحكمي أو العقلي المبحوث في البلاغة، والغرض منه في هذا الموضع هو المبالغة؛ علما أن هذا الشاهد يتكرر كثيرا عند الزمخشري في كشافه كلما صادف موضعا فيه مثل هذه الإضافة.

ونقل محقِّقُ تفسير "البحر المحيط" قول الجرجاني وابن الحاجب في كافيته وابن مالك في كتبه أن (في) تقدّرُ حيث يكون ظرفا له[53]، ونقل ما جاء في شرحي الكافية والتسهيل :" قد أعَلَّتها أكثرُ النحويين وهي ثابتة في الفصيح كقوله تعالى: ﴿ **ألدُّ الخِصامِ**﴾، ﴿**بل مكرُ اللّيلِ والنَّهارِ**﴾ ، ﴿**تَرَبُّصُ أربعَةِ أشْهُرٍ**﴾ ،﴿ **يَا صَاحِبَيْ السِّجْنِ**﴾... وصرّح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقدير (في) أقل من (اللام) و(مِن)، وكذا قال بان مالك وزاد أن تقدير (مِن) أقل من تقدير (اللاّم) "[54]

وقد جُوِّز حملُ الكلام في قوله سبحانه﴿ **ملِك يوم الدين**﴾ أو ﴿**مالكِ يوم الدين**﴾ على ظاهره فتكون الإضافة حينها إلى المفعول به على الحقيقة، وليس ظرفا اتُّسِع فيه، لأنها في

معنىٰ: ملَكَ يومَ الدين، علىٰ الماضي، وقد نقل هذا المعنىٰ أبو حيان عن ابن السراج[55]. ولعل قراءة أبي حنيفة (ملكَ يومَ الدين) تؤيد هذا. [56] وهو مذهب الزمخشري أيضا، وصرَّح أنه متىٰ حُمِلت علىٰ إرادة الحال أو الاستقبال لم تكن حقيقية. [57]

وإذا كانت الإضافة حقيقية وأمكن القول كما سبق بالتجوز الحكمي فيها، فقد يُتسَاءل : كيف يمكن الجمع بين الحقيقة والمجاز؟ وقد أجاب وأحسن الإجابة الألوسي حين قال:" والتوسُّع هذا- يقصد (مالِك يوم الدين)- تجوز حكمي في النسبة الظرفية الواقعة بعد نسبة المفعول به الحقيقي، فالمتعدي قبله باق علىٰ حاله حتىٰ إذا لم يذكر مفعوله قدِّر أو نُزِّل منزلة اللاّزم، والجمع بين الحقيقة والمجاز في المجاز الحكمي ليس محلّ الخلاف ، ولذا قال الرّضّي: اتفقوا علىٰ أن معنىٰ الظرف متوسَّعاً فيه وغير مُتَوسَّع فيه سواء والمعنىٰ : (مالكِ الأمرَ كلَّه في يومِ الدين)، وهذا ثابت له سبحانه أزلاً وأبداً." [58]

وعن فائدة تخصيص هذه الإضافة قال أبو حيان:" التنبيه علىٰ عظم هذا اليوم بما يقع فيه من الأمور العظام، والأهوال الجسام من قيامهم فيه لله تعالىٰ، والاستشفاع لتعجيل الحساب، والفصل بين المحسن والمسيء واستقرارهما فيما وعدهما الله تعالىٰ به، أو علىٰ أنه يوم يرجع فيه إلىٰ الله جميع ما ملّكه لعباده، وخوَّلهم فيه، ويزول فيه ملك كل مالك"[59]

ويمكن القول بخصوص هذه الإضافة :إن الحمل علىٰ الحقيقة ما دام ممكنا فالأولىٰ الصيرورة إليه، لأنه وكما هو معروف لا يُلجَأُ إلىٰ المجاز إلا إذا تعذّرت الحقيقة، وليس في الحقيقة في هذا الموضع ما يدعو إلىٰ العدول عنها، ذلك أن الله تعالىٰ ربُّ كل شيء وخالقُه ومدبِّرُ أمرِه والمتصرِّف في شأنِه، والظّرف من خلق الله، فهو مالكُه علىٰ الحقيقة، مالكٌ ما فيه؛ ومن جهة أخرىٰ فإن القول بالحقيقة لا يعني أن الملك ينصرف إلىٰ الماضي وحسب، بل هو ممتدّ أزلا وأبدا، ألا ترىٰ أنك حين تقول- ولله المثل الأعلىٰ-: فلان مالكُ الشيء، فإن الذهن

ينصرف إلى بسط الملكية في الحاضر ابتداءً، ولا يذهب البال عند الابتدار إلى امتناعٍ في ماضٍ أو تساؤلٍ عن مستقبل، إلا بالتبيُّن ! بل إن منشأ الملكية الحاضرة ماضٍ، والأصل فيها الامتداد في الآت إلاّ لمانع أو صارف، فكيف إذا كان المالك هو الله تعالى الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء !؟ فهو موصوف –سبحانه– بالملك من قبل وفي الأثناء ومن بعد ، فالوصف وصف ذات.. وعليه فإن المُلكَ مُلكُ ماض واستمرار في الحال وفي الاستقبال، ولا ينبغي أن يكون التأويل المحتمل، والذي قد يكون بعيدا، صارفا عن الأصل إلى المجاز.

وكخلاصة يمكن القول إن الاتِّساع باب عظيم من أبواب اللغة العربية ، لا يكاد يخلو علم من علومها منه، ولاتساع هذا الباب قَلَّ بحثُه عند البلاغيين في مباحث وأبواب مستقلة، وقد كان ابن أبي الأصبع وابن رشيق أوفق مَن حاول منهم الإلمام بجوانبه... والزمخشري كغيره ممن سبقه أو عاصره وظّف هذا المصطلح ، في جانبه اللغوي تارة، وفي جوانبه النحوية أو البلاغية أخرى، لكن دون أن يضع له حدا أو تعريفا..

و في الختام يمكن تسجيل الآتي:

1- يبدو أن الزمخشري يفضل استخدام لفظ (الاتِّساع) على لفظ (التوسُّع)، وإن كان هذا الأخير شائعا عند النحويين خاصة، فمن بين خمسة عشر موضعا تمّ الوقوف عليه في تفسيره (الكشاف) -أُثبِتَ منها بعضٌ مِمَّا تعلّق بالإضافة إلى الظرف في هذا البحث- لم يستخدم إلا مرة واحدة لفظ (التوسُّع)، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى:" يأيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله" [الحجرات: 01].

2- لم يخرج عموما في توظيفه لهذا المصطلح عن التقيد بالقواعد الضابطة لهذا المبحث عند النحويين،إلا في مسألة واحدة كما سبق بيانه، والمتعلقة بوقوع المصدر المؤول مقام

الظرف، فقد أجاز ذلك في الوقت الذي منعه النحاة: فلا يسد مسدّ الظرف إلا المصدر الصريح.

3- كان يحمل كل إضافة إلى الظرف إما على الاتِّساع أو على المجاز الحكمي، من غير ترجيح لأحد المحملين على الآخر، وكان تارة يقدم الاتِّساع على المجاز الحكمي و يؤخره أخرى... وربما أفاد هذا التقديم في هذا الموضع أو ذاك راجحية المعنى المقدم ومرجوحية المؤخر.

4- يجعل العمدة في الاستشهاد للإضافة إلى الظرف من القرآن الكريم قوله تعالى:"بل مكر الليل والنهار" [سبأ: 33]، ومن الشعر قول القائل:(يا سارقَ اللّيلةِ أهلَ الدَّار)، فلا يمر بموضع فيه إضافة إلى الظرف إلا وخرَّجه على نحو ما في الآية أو في البيت.

5- لم يكن يقف على الفروق الدلالية بين القول بالاتِّساع في الموضع أو الحمل على المجاز الحكمي، ونادرا ما كان يشير إلى شيء من ذلك، كأن يقول بالمبالغة في حمل القول على المجاز الحكمي، ولو أنه عالج كل احتمال من وجهته البلاغية والدلالية لأمكن تصور المزية في أحدهما على الآخر؛ هذا مع أن المعروف عن الزمخشري مُناطقَتُه للنصوص وموازنتُه بين القول والقول، وتقصِّيه الأسرار والنكت البيانية.

6- كان يقول بإمكان حمل الكلام على الحقيقة أحيانا مع القول بالاتِّساع أو التجوز حكما، ونبّه إلى مسألة ظاهرها الاشتباه وهي حمل الكلام على الحقيقة وعلى المجاز في وقت واحد في المجاز الحكمي، وذلك عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿ **مالكِ يومِ الدِّين**﴾، وقد أُثبِت في الموضع قولُ الألوسي من أن المسألة ليست محل خلاف ، ونقلُه قولَ الرضِّي بالاتفاق على أن معنى الظرف متوسّعا فيه وغير متوسَّع فيه سواء.

7- كما يلحظ أيضا على الزمخشري في تعامله في هذا الباب اكتفاؤه- غالبا- بذكر القول بالاتِّساع أو المجاز الحكمي والشاهد له من القرآن أو الشعر دون ربط له بالسياق الذي ورد فيه، سواء الداخلي من سباق ولحاق ، قريب أو بعيد، أو الخارجي والمتمثل خصوصا في سبب النزول، أو القراءات الأخرى؛ والوقوفُ على ذلك يمَكِّن لا محالة من ترجيح أحد المعاني على البقية.

8- ويمكن القول عموما إن مسألة الاتِّساع بالإضافة إلى الظرف، وإن اعتبرت مسألة جزئية بحثت في علم النحو خصوصا، واصطبغت بصبغتها النحوية كتبُ التفسير اللغوي وعلى رأسها (الكشاف)، البحرُ المادّ لمن بعده ، فهي تحمل طاقة تعبيرية وإيحائية عظيمة ، فضلا عما فيها من إيجاز وحسن تصوير وقوة تمكن للمعنى، جاء في كتاب (البلاغة الواضحة) عند الحديث عن المجازين المرسل والعقلي، وبعد إثبات الإيجاز فيهما:"وهناك مظهر آخر للبلاغة في هذين المجازين هو المهارة في تخير العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوِّرا للمعنى المقصود خير تصوير." (60)

9- لا يمكن القول إن البلاغة-دائما- في باب الإضافة إلى الظرف هي في ترجيح القول بالمجاز العقلي على القول بالاتِّساع أو على القول بالحمل على معنى (في) أو على الحقيقة، وإنما الذي يمكن أن يكون معينا في ترجيح أحد هذه المحامل على غيره هو النظر في مرجِّحات أخرى غير ظاهر اللفظ والإسناد في التركيب أو في الوحدة اللغوية ، من استصحاب للسياق، ونظر في سبب النزول أو مناسبة القول، وتقليب للكلام على أوجه القراءات الواردة في الموضع والموازنة بينها، وإمعان للنظر في الملفوظ حقيقة ومجازا،.. وهكذا فإن ما أمكن ترجيحه هنا قد لا يحسن ترجيحه هناك ..

10- لم يختلف المفسرون اللغويون الذين عاصروا الزمخشري أو جاؤوا بعده ممن تمّ الرجوع إليهم في هذه الدراسة عن الزمخشري في معالجة أمر الإضافة إلى الظرف، وغاية ما

يكون منهم نقلُ ما يثبته في كشَّافه، وإن لم يصرِّحوا أحيانا بذلك، وقلما تجد إضافة ذات بال في المسألة.

11- ومن الملاحظ أيضا أن هؤلاء المفسرين، في تناولهم لموضوع الإضافة للظرف في المواضع المعدودة المذكورة، قد أغفلوا النظرة الكلية التي تحكُم النص القرآني فتضفي عليه تماسكه وانسجامه وتناسب وحداته، ولو أنهم وقفوا عند البُنى النّصِّية التي تنظم تلك المواضع، ولم يغفلوا الشفرات الداخلية والخارجية المعينة على التحليل والفهم للنصوص لاستطاعوا ضبط الدلالة، والترجيح بين معنيي الاتِّساع والمجاز.

وهكذا وبإعمال بعض آليات فهم الخطاب، واعتماد أسس التحليل البلاغي وعدم إغفالها، في ضوء علم النص المنفتح على محيطه الخارجي المعتبر للسياقات التارخية والثقافية والاجتماعية الملابسة للنص[61]، يمكن التوصل إلى حلول كثيرٍ مما أغلق، والوقوفِ على أسرارِ ما أُجمِل، والترجيح بين الأقوال والمذاهب المعروضة عاريةً عن الموازنة أو المفاضلة بينها.

الهوامش والإحالات:

1- الاتِّساع في اللغة من (وسِع يسَع سِعة وسَعَة بالكسر وبالفتح) ضدّ الضّيق، واستعمالات هذا الثلاثي تدور كلها حول هذا المعنى . انظر:الفيومي المقري أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، (د. ر-ت ط)،ج 2/ ص 659-660

2- انظر:الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: الحيوان ج1/ ص 99 نقلا عن:أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1983 ، (د. ط)، ج 2/ ص 390

3- انظر: الجاحظ: الحيوان، ج 5 / ص287 نقلا عن: أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية، ج2/ ص 390.

4- ابن الأثير أبو الفتح ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، (د.ط)، ج1/ ص 354

5- ابن أبي الأصبع المصري: بديع القرآن، تحقيق:حفني محمد شرف،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ت- رط) ، ج 2/ ص173

6- ابن رشيق، أبو علي الحسن: العمدة في محاسن الشعر ونقده وآدابه، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، دمشق، سوريا، ط 5، 1981، ج2 / ص 93

7- الحموي أبو بكر علي بن عبد الله:، خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شعيتو، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1987، ج2 / ص403.

8- عروس الأفراح: ج 4/ ص 471 نقلا عن:أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية، ج 2/ ص 391

9- المناوي محمد عبد الرؤوف: التوقيف على مهمات التعاريف ، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر - بيروت- دمشق، ط 1 ،1410هـ، ج 1 / ص 215

10- راجع: الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،مكتبة دار التراث، القاهرة،(د.ت- رط)، ج3 / ص 413

11- عبد الحفيظ مراح: ظاهرة العدول في اللغة العربية:مقاربة أسلوبية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة،قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر،السنة الجامعية، 2005- 2006، ص 28

12- القلقشندي، أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: د.يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط 1 ، 1987 ، ج 1/ ص 185.

13- الصعيدي عبد المتعال: البلاغة العالية، علم البيان، مكتبة الآداب، القاهرة، 2000،(د.ط)، ص 1376

14- ابن الأثير ضياء الدين: المثل السائر، ج 1 / ص 405-406

15- الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل عبد الموجود- علي معوض، مكتبة العبيكان، ط 1، 1998، ج 1 / ص 119-120

16- راجع في ذلك : القرطاجني أبو الحسن حازم بن محمد : منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص 348

17- ابن الأثير نجم الدين أحمد بن إسماعيل: جوهر الكنز:تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة،تحقيق:محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية،(د. رط-ت)، ص 118

18- انظر: ابن الأثير ضياءالدين: المثل السائر، ج 1 / ص 343

19- نقل السيوطي قول ابن جني واستشهد له بشواهد كثيرة. انظر: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق:فؤاد علي منصور،دار الكتب العلمية،بيروت، ط 1 ، 1998، ج 1/ ص282-283

20- انظر: ابن الأثير الحلبي: جوهر الكنز، ص 118-119، فقد عقد بابا باسم شجاعة العربية بيّن فيه منشأ التسمية وسببها ومعناها وأغراضها.. وقد ادعى ابن الأثير اختصاص اللغة العربية بهذه الشجاعة دون غيرها من اللغات، وربما كان مبالغا في ذلك. انظر: المثل السائر، ج1 / ص 402

21- انظر: الألوسي، شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج1/ ص84 (د. ت.ط)

22- الرضي الاستراباذي: الشرح على كافية ابن الحاجب ، دار الباز- دار الكتب العلمية، مكة -بيروت ،(د ط-ت)، ج 1/ ص 190. وقد نقل المعنى نفسه: التهانوي علي محمد: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق: د.علي دحروج ،نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1996، ج 1/ ص 152

23- المبرد أبو العباس: المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1385 هـ (د.ط)، ج 4/ ص 330

24- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1996،3، ج 1/ ص 190

25- السيوطي جلال الدين: همع الهوامع، تحقيق عبد السلام هارون،دارالبحوث العلمية ، الكويت،1394هـ،(دط)، ج1 / ص 202

26- الزمخشري: الكشاف 1/ 383. وقد نقل محي الدين الدرويش هذا التعليل الأخير من الزمخشري في بيان إعرابه (الشهرَ) منصوبا على الظرفية، غير أنه- مع قوله بعدم جواز أن يكون مفعولا به - منع أن ينصب الضمير على الظرفية، واعتبره ضميرا للظرف منصوبا بنزع الخافض، بمعنى: فليصم فيه . انظر: محي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت،ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت، ط 7، 1999،ج 1/ ص 236.

27- انظر: الزمخشري: الكشاف، ج 1 / ص 488 . وقال المحقق: " والوجهان قريبان من حيث المعنى، إلا أن بينهما في الصناعة فرقا ، وهو إنما استعمل المصدر في الأول مفعولا لأجله وفي الثاني ظرفا. وقد وقعت المصادر ظروفا في مثل : خفوق النجم، ومقدم الحاج، وأمثال ذلك. وإنما وقعت محاجته بهذا الظرف لاشتماله على إيتاء الملك الحامل له على

البطر، أو علو وضع كفر النعمة فيه مكان شكرها. وهذان المعنيان هما المذكوران في الوجه الأول بعينهما، فلهذا نبَّهتُ على أن الفرق بين الوجهين صناعي لا معنوي". انتهى

28- أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف: البحر المحيط ،تحقيق: عادل عبد الموجود – علي معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت،ط 1، 1993، ج 2/ ص198

29- الزمخشري: الكشاف، ج2 / ص 72 .

30- انظر: أبو حيان الأندلسي:البحر المحيط :ج 3/ ص 81، ابن عاشور محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 ،(د.ط)، ج5/ ص45؛ السمين الحلبي أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تحقيق:أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،(د.ت-ر ط)، ج3/ ص 673-674 وقد ذكر أن هذا القول ميل أبي البقاء، و قال الألوسي :" ولم يرتض ذلك المحققون" انظر: الألوسي أبو الفضل شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. -ت ط)، ج 5/ ص 26

31- لم يعرض الخطاب القرآني لحالة النشوز الممكن من المرأة فقط ، بل بين أيضا حالة النشوز المتصور وقوعه من جانب الرجل وبين كيفية علاجه في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَت الأَنفسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾ [النساء: 128]

32- سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط12، 1986، ج 2 / ص 656

33 انظر: الزمخشري: الكشاف، ج 4/ ص 173

34- انظر: ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج17/ 187

35- سيد قطب: في ظلال القرآن ، ج 4 / ص 2408

36- الزمخشري: الكشاف، ج 4/ ص 185 ، والإلحاد في الأصل: العدول عن القصد، والمراد في الآية على ما بيّن الزمخشري : ومن يرد فيه مرادا ما عادلا عن القصد ظالما نذقه من عذاب أليم. وقيل: الإلحادُ في الحرم منعُ الناسِ عن عمارته. وانظر الأوجه الإعرابية الممكنة في توجيه الآية وارتباطها بالمعنى في :السمين الحلبي: الدر المصون، ج 8 / ص 260-259

37- ابن عطية الأندلسي أبو محمد عبد الحق بن غالب :المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط 1، 2001، ج 4/ ص 116

38- فُسِّرت الإرادة ب (الهَمّ) و(النيّة)، انظر:ابن كثير ، تفسير ابن كثير، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 1990، ج 4/ ص 292. وقرئ (يَرِد) بالفتح بمعنى(يأتي) حكاها الفراء والكسائي . انظر: الألوسي: روح المعاني، ج 17/ ص 140 ، و ابن عطية: المحرر الوجيز، ج4 / ص116.

39- لذلك اختلف في الحكم المترتب على الهامِّ بالسيئة دون أن يرتكبها وكذا الهمّ بها خارج المسجد الحرام. انظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج4/ ص292-293 ، والقرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر:الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، تحقيق:عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط 1، 2006، ج14/ ص 356-357، وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج6 / ص 336-337، وجعلوا زيادة الباء في هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ **تنبُتُ بالدُّهْن**﴾ [المؤمنون:20] ونقلوا في ذلك شواهد من الشعر.

40- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 14/ ص 357، ابن عطية ، المحرر الوجيز، ج4 / ص 116

41- انظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير،ج4/ ص 293.

42- النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية،ط 2، 1985 ج 1/ ص135 (د.م ط)

43- انظر: ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز ، ج 1/ ص 68، وأبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج1 ص: 135

44- ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج1/ 175)

45- انظر المزيد في التفريق بين اللفظتين والقراءات الأخرى في الموضع وتوجيهاتها في: ابن عطية: المحرر الوجيز، ج1 / ص68-69، وأبو حيان الأندلسي:البحر المحيط، ج1/ ص133-139

46- انظر: الزمخشري: الكشاف، 1/ ص116 ،و ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج1/ ص 176

47- الزمخشري: الكشاف، 1/ ص116

48- انظر: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 1/ ص137

49- السمين الحلبي: الدر المصون: ج1/ ص 51 ، وعزا المحقق البيت ل (جبار بن جزء) أو (الشماخ) في ديوانه، والمشمعل: الجاد في أمره المشمِّر، يقول: إذا كسلَ الصحبُ عن طبخ الزاد كفاهم ذلك.

50- انظر: ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج1/ ص 175

51- انظر: أبو حيان الأندلسي:البحر المحيط ، ج1/ ص137، ويبدو أن في توجيهه في تقرير المسألة في النحو تعريضا بمن اختار حمل المعنى على الظرفية.

52- السمين الحلبي: الدر المصون، ج1/ ص 52، والبيت في وصفِ محبوسٍ يقيَّدُ بالنهار ويُغَلُّ في سلسلة ، ويُوضَع بالليل في خشبةٍ منحوتةٍ من السَّاج وهو ضربٌ من الشجر.

53- هكذا المثبت، ولعل المقصود حيث يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف.

54- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج1/ ص 137-138(الهامش)

55- انظر: أبو حيان: الأندلسي: البحر المحيط، ج1/ ص 139، وجاء المعنى نفسه في: الدر المصون ج1/ ص51

56- أورد هذه القراءة الزمخشري في الكشاف: ج1/ ص 116

57- انظر: الزمخشري: الكشاف، ج1/ ص116

58- الألوسي: روح المعاني، ج1/ ص 84

59- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج1/ ص 139

60- على الجارم- مصطفى أمين: البلاغة الواضحة، دار المعارف، 1999، (د.ط،ت)، ص 122.

61- راجع في هذا المعنى: محمد عبد الباسط عيد، النص والخطاب قراءة في علوم القرآن، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ص 15-35